أسعار النحاس تغري بالسرقة

مدير كهرباء طرطوس لـ«الوطن»: سرقة ٨٤ طناً قيمتها ١٨ مليار ليرة خلال العام الماضي

طرطوس- هيثم يحيى محمد

أوضح مدير عام شركة كهرباء طرطوس عبد الحميد منصور لـ«الوطن» أنه خلال العام الماضي ٢٠٢٣ تعرضت الشبكة الكهربائية في محافظة طرطوس لعدد من السرقات والتعديات بلغت كميتها التقديرية ٨٤ طناً من الأمراس النحاسية موزعه على مناطق المحافظة/ بانياس- الشيخ بدر- الدريكيش القدموس- مشتى الحلو- سهل عكار- صافيتا- إضافة لمنطقة طرطوس العقارية/ وقد بلغت قيمة هذه المسروقات نحو ١٨,٣ مليار ليرة وتم تنظيم ٩٢٦ ضبط شرطة بها.

وأكد منصور أن السرقات زادت مقارنة مع عام ٢٠٢٢ والكميات ارتفعت كثيراً، ففي عام ٢٠٢٢ تمت سرقة ٣٥,٦ طناً من الأسلاك النحاسية بلغت قيمتها ٣,٥ مليارات ليرة ونظم فيها ٥٣٢ ضبط شرطة.

وذكر منصور أن الضبوط المنظمة بهذه السرقات تمت إحالتها إلى القضاء المختص (ضد مجهول) لإجراء التحقيقات اللازمة وإنزال أشد العقوبات بحق فاعليها في حال اكتشافهم، مبيناً أنه خلال عام ٢٠٢٣ تم القبض على أشخاص بسرقة أمراس كهربائية نحاسية وأقيمت بحقهم دعاوى أمام القضاء المختص ومطالبتهم بقيمة الأسلاك المسروقة والدعاوى مازالت منظورة أمام القضاء وعدد هذه الدعاوى (٢٢) دعوى بحق /٢٢/ شخصاً مقبوضاً عليهم وقد بلغت قيمة الأسلاك المسروقة في هذه الدعاوي نحو ١,٣ مليار ليرة.

وأشار المدير العام إلى أن الشركة أعلمت محافظ طرطوس بالسرقات من خلال توجيه عدة كتب تضمنت لجوء بعض أصحاب النفوس الضعيفة نتيجة ارتفاع أسعار النحاس على سرقة /أمراس – كابلات- محولات/ في معظم مناطق وقرى المحافظة وهو الأمر الذي أدى إلى خسائر مادية كبيرة في المال العام، وقد قام المحافظ بالتعميم إلى كل الوحدات الإدارية في المحافظة وكذلك إلى قيادة شرطة محافظة طرطوس لتكليف الدوريات للمراقبة خصوصاً «ليلاً» وإيلاء هذا الموضوع أهمية قصوى وإلى المحامي العام بطرطوس.

وبخصوص الآلية المجدية لمكافحة هذه الظاهرة والحلول المناسبة والرادعة للحد من استمرارها اقترح منصور مجدداً قيام جميع الوحدات والجهات الإدارية بإشراك أهل القرى والمناطق التي تتعرض لسرقة الكابلات بحماية الشبكة وضمان المراقبة ومنع العبث بالشبكة الكهربائية وتجهيزاتها والإبلاغ عن أي حالة مشتبه فيها.

وتوجيه المخاتير ورؤساء البلديات والمعنيين كافة لإيلاء هذا الموضوع أهمية قصوى لتعقب الأشخاص الذين يقومون بمثل هذه السرقات والإبلاغ عن أي حالة مشتبه فيها.

إضافة لرفع مستوى التعاون بين أقسام الكهرباء وإدارة الشركة وبين قيادة شرطة محافظة طرطوس ومديري المناطق ومديري النواحي والإبلاغ عن المشتبه بهم في القرى.

وتكليف عناصر الدفاع الوطني بتشكيل مجموعات حراسة في كل قرية للقيام بجولات لحماية الشبكات الكهربائية وغيرها.

> ٢٢ دعوى بحق مقبوض عليهم بلغت قيمة الأسلاك المسروقة فيها ١,٣ مليار ليرة

تسرب المياه يزيد الاعطال

سرقة كابلات والمحطات الهاتفية تحرم آلاف المشتركين من الاتصالات في السويداء

السويداء -عبير صيموعة

تشهد محافظة السويداء تصاعداً في وتيرة السرقات والتعديات حيث طالت تلك السرقات والتعديات آبار المياه والكابلات الكهربائية والشبكات الهاتفية الأمر الذي أدى إلى نزيف في مقدرات مختلف القطاعات

وسجلت بداية العام الحالي اعتداء بالقطع والسرقة لمجموعة من الكابلات الهاتفية ما أدى إلى قطع الاتصالات عن آلاف المشتركين أولها في مركز هاتف طللين وتل اللوز بطول ٥٠٠ متر وبسعة أكثر من ٦٠٠ خط ومركز قرية الرضيمة الشرقية بطول ٧٠ متراً إضافة إلى سرقة كابل هاتفي رئيس في مدينة السويداء بطول ٢٠٠ متر شرقي دوار الباسل أدى إلى خروج ١٨٠٠ خط عن الخدمة وبالتالي انقطاع الاتصالات عن مئات المشتركين ضمن نطاق عمل مركز السويداء الأول.

وأشار مدير فرع الاتصالات في السويداء حازم الشوفي إلى تعرض شبكات الهاتف خلال العام الماضي إلى التعديات بالقطع والسرقة والتخريب حيث تم تسجيل أكثر من ٦٠ واقعة تنوعت بين قطع كابلات ضوئية وكابلات معلقة وأخرى كهربائية وسرقتها وسرقة بطاريات كما حدث في مركز بكا وتخريب في مراكز هاتفية ورمي قنبلة صوتية في المركز الأول في السويداء إضافة إلى سرقة تجهيزات محطة الخالدية.

ولفت إلى أن أطوال الكابلات التي جرى قطعها وسرقتها تراوحت بين ٥ أمتار وألف متر وفق كل موقع وفي مختلف القرى على ساحة المحافظة وضمن مدينة السويداء من بينها سرقة كبل هاتفي بطول ٤٥٠ متراً في منطقة حي المقوس شرقي السويداء ما تسبب بقطع الخدمة الهاتفية عن نحو ٦٠٠ مشترك في المنطقة وسرقة كابل بطول ١١٠ أمتار في منطقة حي النهضة شرقي مدينة السويداء، ما أدى إلى خروج نحو ١٨٠٠ مشترك من خدمة الهواتف الأرضية في الحي وسرقة كابل بطول ١١٠ أمتار في المركز الثاني بسعة ١٨٠٠ خط وكابل في المركز الأول بطول ١٥٠ متراً بسعة ٦٠٠ خط وفي مركز قرية مياماس تمت سرقة كابل بطول ١٥٠ متراً بسعة ١٢٠٠ خط.

إضافة إلى اعتداءات طالت مركز الاتصالات في قرية لبين بريف السويداء الغربي تم خلالها سرقة كابلات اتصالات بطول ٩٨٠ متراً، الأمر الذي تسبب بانقطاع الخدمة الهاتفية عن ١٥٠٠ مشترك في قرى (حران ولبين وجرين) في الريف الغربي لمحافظة السويداء مؤكداً أن أي عملية سرقة للكابلات ومهما بلغت أطوالها أدت بالضرورة إلى خروج مئات المشتركين من الخدمة الأمر الذي رتب على الفرع مزيداً من النفقات والخسائر وأدى إلى استنزاف طاقة الورشات والمواد الفنية لدى الفرع ما يهدد بعدم القدرة على التعويض وإعادة الاتصالات لعشرات الأماكن المسروقة.

وأشار إلى أن تلك السرقات ليست الإشكالية الوحيدة التي يعاني منها الفرع والتي أثرت سلباً في مستوى إنجاز خططه حيث يواجه الفرع كذلك إشكالية تسرب مياه الشرب والأمطار والصرف الصحي إلى غرف التفتيش ما يسبب زيادة الأعطال وصعوبة معالجتها موضحاً أن تلك المياه لم تقتصر أضرارها على قطع الاتصالات بل ألحقت أضراراً بالكوابل والوصلات الهاتفية وهذا بكل تأكيد يرتب على الفرع أعباءً مالية إضافية وخاصة أن المشكلة تكمن بديمومة هذه المياه وهو الذي يعود لقدم خطوط الصرف الصحي على ساحة المدينة إضافة إلى تعرضها لأعمال تخريب وتكسير من المواطنين أولاً ومقاولي البناء ثانياً نتيجة قيامهم بوضع إحضارات البناء فوق هذه الخطوط إضافة لأعمال الحفريات التي يقوم بها هؤلاء ما أدى حالياً إلى الاكتفاء بأعمال الصيانة فقط وهذا غير مجد.

أسعار المتممات الغذائية مستقرة

نقيب صيادلة دمشق لـ«الوطن»: تحسن تدريجي في توافر الأدوية ومازالت هناك أصناف مفقودة

محمد منار حميجو

يبدو أن طوفان ارتفاع الأسعار لم يتوقف عند ارتفاع أصناف الأدوية ،التي تصدر نشراتها من وزارة الصحة، بل وصل إلى ما يسمى «إكسسوارات الصيدليات» من شامبويات وكريمات وأدوية تجميلة كان لها نصيب من الرفع، وذلك بأن عدداً من الشركات رفعت أسعارها لهذه المواد التي تنتجها حسب ما أكده بعض الصيادلة لـ«الوطن».

وبين صيادلة أن نسبة الرفع للعديد من أصناف «الإكسسوارات» تراوحت بين ١٠ إلى ١٥ بالمئة، على حين أن أسعار المنتمات الدوائية مستقرة منذ فترة أي إنها لم يطرأ عليها أي تعديل منذ الرفع الأخير لأسعار الأدوية، معتبرين أن «الإكسسوارات» ليست من الاحتياجات الضرورية التي يحتاجها المواطن مثل الأدوية.

ولفت صيادلة إلى أن نسبة مبيعات «الإكسسوارات» خفت في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع أسعارها وخصوصاً خلال الفترة الأخيرة بعد ارتفاع الأسعار الأخيرة للعديد من هذه المنتجات باعتبار أنه يمكن استخدام بدائل لهذه المنتجات وليست من الأمور الضرورية كما هو الحال في موضوع الأدوية.

وفيما يتعلق بموضوع توافر الأدوية أكد صيادلة أن الوضع أصبح أفضل عن الفترة السابقة وأن هناك توافراً في الكثير من أصناف الأدوية بعد رفعها الأخير، مشيرين إلى أن هناك بعض الأصناف مازالت مفقودة، معتبرين أنه في المجمل الوضع أصبح أفضل وأن التحسن في موضوع توافر الأدوية تدريجي.

وأكدوا أن رفع أسعار الأدوية هو من وزارة الصحة ومن هذا المنطلق فإن أي رفع يكون مدروساً ومضبوطاً وأن الصيادلة يلتزمون بالنشرات التي تصدر عن الوزارة.

من جهته أكد رئيس فرع نقابة الصيادلة في دمشق حسن ديروان أن التحسن في موضوع توافر الأدوية مستمر على الرغم أنه مازال هناك انقطاع في بعض الأصناف ولكنها قليلة من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع.

وفيما يتعلق بموضوع ارتفاع الإكسسوارات أكد ديروان أنه شهد في الفترة الأخيرة ارتفاعاً للعديد من هذه الأصناف ولكن ليس بذلك الرفع الكبير أي بين ١٠ إلى ١٥ بالمئة، مشيراً إلى أن رفع هذه الأصناف يكون من الشركات ذاتها.

وأصدرت وزارة الصحة في نهاية العام الماضي نشرة جديدة لأسعار الأدوية رفعت بموجبها أصناف الأدوية بين ٧٠ إلى ١٠٠ بالمئة وذلك بعدما شهد سوق الأدوية بداية انقطاعات للعديد من الأصناف ما هدد بأزمة أدوية تلوح في الأفق.

وتضمنت النشرة ارتفاعاً بنسبة ٧٠ بالمئة للمستحضرات الصيدلانية على شكل المضغوطات والمضغوطات الملبسة والكبسول وكبسول جلاتيني طري والشراب المعلق، والأمبول والفيال والقطرات العينية، والأمبول البلاستيكي المصنع BFS والسيروم الطبي والشاش الطبي.

بينما شملت الزيادة بنسبة ١٠٠ بالمئة للمستحضرات الصيدلانية على شكل المراهم والكريمات والقطرة الأنفية والأذنية والبخاخات والمساحيق.